

ردود فعل متناقضة على طروحات النظام العالمي الجديد

فواز جرجس *

بوش واستعدادها للضغط على تل أبيب أو استخدام نفوذها للتأثير على الأخيرة من أجل مفاوضة الأرض بالسلام. وهل إن واشنطن مستعدة لتطبيق المقياس نفسه على إسرائيل للالتزام بقرارات الأمم المتحدة؟ وهل يمكن التصور أن بوش سيجبر الحكومة الإسرائيلية على نزع سلاحها النووي والكيميائي في حال تم التوصل إلى عقد معاهدة نزع سلاح إقليمية شاملة؟ ويجب المحللون العرب على كل هذه الأسئلة بالنفي. لقد حاول العرض السابق أن يبين سلبية ردود الفعل الشعبية العربية على مشروع الرئيس الأميركي لبناء نظام عالمي جديد. إذ تنظر غالبية العرب إلى هذا النظام على أنه نظام مغرب هدفه إبقاء الأسيرة العربية أحلاماً وتكتلات متناقضة متصارعة في ما بينها. وهكذا يرى المحققون العرب أنفسهم الخاسر الأكبر ضمن هذا النظام الجديد الذي سيتم بناؤه على حسابهم المادي والمعنوي. فهم يخشون، كمجموعة وحدوية حضارية، أن يتم استيعابهم من جانب قيادة هذا النظام من دون أخذ رأيهم ومصلحتهم في الاعتبار.

أكثر من ذلك يشعر بعضهم بأن «الغربيين يحاولون شطبنا مسبقاً لنلا يكون مكان لنا في النظام العالمي الجديد كامة تجسد المصالح المشتركة لشعوبها...» ومهما يكن من أمر هذا النظام، تبقى الحقيفة واضحة وهي أن اقتراح الرئيس الأميركي لم يحظ بالنسبة الواسع والمرتفع من الجمهور العربي. والغريب أن المثقفين يخافون هذا الطرح الأميركي أكثر من شهجههم وليس عجباً إذن أن نجد مسؤولاً عربياً هو سيد أحمد عزالي، حين كان وزيراً للخارجية الجزائرية، يشك في صدقية النظام الجديد بقوله: «إن ما نخشاه ونخافه هو أننا على وشك دخول مرحلة فوضى دولية».

ويغيب معظم الكتاب العرب التصريحات الأميركية بمقياس تاريخي مفعم بالشك والارتباك والاستياء إلى حد العداء. فاهتمام العرب بنصب على أفعال الإدارة الأميركية وسلوكها وليس فقط على تصريحاتها الأخلاقية. وهذا الشك مرده إلى أن الولايات المتحدة لم تكن يوماً مهتمة بالقضايا المصيرية العربية أو بمعاناة الشعب العربي، بل إن بعض المثقفين العرب بات يؤمن بأن واشنطن كانت دائماً تسعى إلى ضعيفه الأمة العربية وتشتيت صفوفها.

تجدر الإشارة إلى أن آراء المنسقين لا تعكس بالضرورة المواقف الرسمية العربية، ولا تمثل أية أهمية بالنسبة إلى القرارات المصيرية التي يصدرها النظام العربي. إن النزعة المسيطرة على النظام العربي المعاصر هي «المحدودية» على رغم أن البعض يسميها «الواقعية الجديدة» التي تقلل من أهمية الأيديولوجية لمصلحة مفهوم القوة والمصلحة. ومن منطلق هذه الواقعية ناقلم معظم الأطوار العربية، باستثناء الجزائر، مع نظام ما

■ تجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن رد فعل الطبقة المثقفة على طرح الرئيس بوش للنظام العالمي الجديد، محكوم بالسياق التاريخي للعلاقات العربية - الأميركية. فعالمية المثقفين العرب تشكك في نوايا الغرب وخططه للمنطقة وتحاول أن تعارض النظامين العالميين (١٩١٨ و ١٩٤٥) مع النظام الجديد الذي اقترحه الرئيس الأميركي. وفي هذا الإطار يؤكد هشام شرابي أن النظام الجديد ليس إلا امتداداً للنظام القديم الذي ضمنتها الولايات المتحدة نفسها بعد الحرب العالمية الثانية. فالهدف من النظام الجديد، في رأيه، هو «وضع العالم العربي تحت الإمبريالية الجديدة والاستيطان اليهودي». ويختر كاتب عربي آخر من أن يكون النظام العالمي الجديد امتداداً للاستعمار الأوروبي القديم من حيث محاولة إخضاع العالم العربي واستغلال ثرواته.

ويركز الكتاب العرب في تعليقاتهم على مشروع واشنطن لإنشاء نظام عالمي جديد، على عاملين رئيسيين وهما: البترول وإسرائيل. ويشدد هؤلاء على أنه لا يمكن فهم الطرح الأميركي إلا من خلال فهم حاجة الولايات المتحدة وحريصها على هذين العاملين. صحيح أن أمن إسرائيل لا يزال يحسب أهمية خاصة عند الإدارة الأميركية، إلا أن البترول أصبح ذا أهمية متزايدة تفوق القضية الإسرائيلية. ويعتبر العديد من المحللين أن القضية البترولية أصبحت هي التي تحدد استراتيجية الولايات المتحدة إزاء قضية أمن إسرائيل. ويذهب أحد المثقفين العرب إلى القول بأن النفط العربي أصبح يتصدر قائمة أولويات النظام العالمي. وأصبحت حمايته من أهم التحديات التي تواجه دول الغرب. لهذا فإن سيطرة واشنطن على موارد النفط في الخليج سيمكّنها من تأكيد قوايتها للعالم الصناعي ويضعها في مركز مثالي لفرض نظام عالمي جديد.

يستخلص المحللون العرب عبراً ودروساً معينة من المعطيات المتعلقة بالبترول. أول هذه الدروس هو أن الفرضيات الاممية التي يجري بلورتها حالياً لمطلة الخليج تسوق عملياً على تحديد سياسة بترولية واضحة المعالم للمستقبل. فامن النفط جزء أساسي في الأمن والاستقرار السياسيين.

إلى ذلك، يجمع المحللون العرب على أن إسرائيل ستكون المستفيد الرئيسي من مشروع واشنطن لبناء نظام عالمي جديد. فنراهم يطرحون أسئلة تتعلق بـ «الازدواجية» المتبعة في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط خصوصاً تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. بعض هذه الأسئلة يتعلق بمدى جدية إدارة

العالم العربي هو غياب الديمقراطية، فمن صفات العالم العربي انعدام المشاركة الشعبية في الحكم واختفاء الحريات الأساسية من حياة شعوبه. إذ لا تزال الطبقة الحاكمة من فئة محدودة، وهذا الواقع يجعل الباحث يتساءل عما إذا كان العراق يجتاح دولة الكويت لو أنه تمتع بالتمثيل الشعبي ووجود المؤسسات الديمقراطية. ومما يزيد من احباط العالم العربي أن رياح الحرية لم تترك قارة الا وهبت عليها باستثناء العالم العربي، وكأنه جزء منفصل عن هذا العالم.

من المؤسف أن يبقى بعض المنقذين العرب ممن يواجهون امراض مجتمعاتهم أسرى الشعارات القديمة التي ترمي معظم اللوم على التدخل الخارجي والمؤامرات الأجنبية التي تعمل على زعزعة الصف العربي وانهاء وحدته. من هذا المنطلق ليس عجيباً أن يعتمد الحكام واصحاب القرار الى استعمال الشعارات والعبارات نفسها من أجل تدعيم حكمهم وتبرير سياستهم واسباغ صفة الشرعية على نظمهم. فكل الأحداث التي عصفت في العالم العربي بدءاً من عام ١٩١٨ و مروراً بهزيمة ١٩٦٧ وانتهاء بكارثة الخليج برهنت على أن العرب فشلوا في استخلاص الدروس والعبر من تجاربهم الماضية.

هذا الواقع يحتم على العرب، بغض النظر عن أي نظام يعيشون فيه سواء كان نظاماً جديداً أو قديماً، أن يعتمدوا على أنفسهم وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم وأيديهم وأن يواجهوا المستقبل بواقعية سليمة وانتقائية ذاتية. وأن يعتمدوا في تعاملهم السياسي عن العاطفة والخيال وأن يتخلوا عن عقدة النقص في تعاملهم مع الغرب المتقدم عليهم اشواطاً في المضمار العلمي وغيره. وهكذا فإن جدية العرب في الأخذ بهذه المعطيات ستقودهم الى ردم الهوة الحضارية بين العرب والعالم العربي.

ومن جهة أخرى، يتوجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تتخلى عن سعيها الى «امركة» العالم. كما يتوجب عليها أن تترك محدودية قوتها في صنع نظام عالمي جديد. وكما يقول وزير خارجية اميركي سابق في كتابه «السياسة الخارجية الأميركية: فإن المآزق المعاصر هو عدم وجود حلول شاملة وأنه ليس باستطاعة أي دولة مهما تعاظمت قوتها أن تتصرف بحكمة ومرونة في كل لحظة وفي كل جزء من اجزاء العالم، وقد لخص هذه الصعوبة جون غاديس المؤرخ الأميركي الشهير في كتابه «استراتيجيات الردع» حين قال ان الاهداف تكبر بمقدار زيادة القدرات الذاتية لأي دولة. ولكن من شأن ذلك أن يؤدي الى استنزاف طاقاتها في النهاية ودفع مزيد من الدول الى معاندتها ومقاومتها.

• باحث لبناني في العلاقات الدولية في جامعة اكسفورد (بريطانيا)

بعد الحرب الباردة الذي تحتل فيه واشنطن مركز القيادة والريادة.

فسورية، مثلاً، تتعامل مع النظام الدولي الحالي بـ «واقعية شديدة» مبنية على فرضية سياسية مفادها ان هذا النظام يتمحور حول قطب كبير واحد وحول مراكز اقتصادية أخرى متحالفة معه سياسياً وعسكرياً. ويرجع هذا التكيف في العلاقات السورية - الدولية الى انحسار النفوذ السوفييتي وتقلص تعهداته الدولية. ويبدو ان الاردين وصل الى النتيجة نفسها بعد الهزيمة التي حققتها الولايات المتحدة وحلفاؤها بالعراق.

لكن هناك فرقا كبيراً بين تعايش الدول العربية مع النظام العالمي الجديد وبين انضمامها الى صفوف المؤيدين لنظام واشنطن. من هذه الناحية يفرض الواقع العربي قيوداً معينة لا يستطيع أي سياسي عربي تخطينها من دون تعريض نفسه لخطر شديد. فالتاريخ مليء بالضححايا الذين تجرأوا على الانضمام الى الاحلاف والنظم الغربية. وأكثر من ذلك، تؤكد أي دراسة للتاريخ ان الشرق الأوسط تستحيل إدارته من الخارج. ولا يزال فشل حلف بغداد في اواسط الخمسينات ومبدأ ايزنهاور في العام ١٩٥٧ مثلاً حياً على ذلك.

ولا يستشف من التحليل السابق ان «الشرق هو الشرق والغرب هو الغرب»، كما يزعم كبلينغ، وان الانفصال والطلاق بين الحضارتين الغربية والإسلامية هما افضل الحلول. بل ان هذه النظرة غير الواقعية في الزمن الراهن لا تجد محبداً لها في صفوف العرب. فقالبية العرب تدرك ان العزلة أصبحت غير ممكنة. والواقعية الجديدة تؤكد ان صعوبة ايجاد طرح جدي لأي نظام جديد في المنطقة العربية من دون الأخذ في الاعتبار الخوف والتطلعات المستقبلية والأمال السياسية للشعب العربي والطريقة المثلى لتحقيق هذا الهدف، هو المعالجة المباشرة لاسباب عدم الاستقرار السياسي والنزعات الدعوية التي تكتنف المنطقة.

ولعل اهم اسباب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية هي «القضية الفلسطينية» عملية التنمية الاقتصادية، وسيطرة النظم السلطوية، وغياب روح الديمقراطية، والعضية الأولى التي تحتاج معالجة عاجلة هي قضية الصراع العربي - الاسرائيلي. فالسلام والامن الاقليمي سيبقيان دائماً عرضة للاهتزاز ما دام النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي قائماً من دون حل. وهكذا فإن أي نسوية لهذا النزاع الخطير ستكون «المفتاح» الأساسي لأي نظام جديد في المنطقة حيث الاهتمام الاقتصادي سيحتل المرتبة الثانية على برنامج اولويات النظام العربي. وسيكون من الضروري ايجاد سبل لمساعدة الدول العربية الفقيرة. ويجب ان تستثمر هذه المساعدات الاقتصادية في عمليات التنمية.

والاطار الآخر الذي تجب مواجهته ومعالجته في